عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

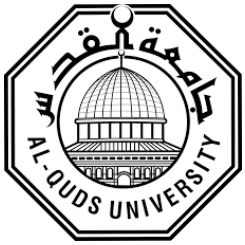

أدلة الإثبات في جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني

داليا مازن عوض

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1440هـ / 2018م

أدلة الإثباتِ في جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني

إعداد الطالبة

داليا مازن عوض

بكالوريوس حقوق من جامعة القدس/ فلسطين

بإشراف الدكتور

عبد الله نجاجرة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القانون العام من كلية الحقوق/ جامعة القدس.

1440هـ / 2018م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج القانون العام

إجازة الرسالة

أدلة الإثبات في جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني

اسم الطالبة: داليا مازن عوض

الرقم الجامعي: 21420098

المشرف: د. عبد الله نجاجرة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / /2018 من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة الدكتور عبد الله نجاجره/ التوقيع .....
2. ممتحناً داخلياً الدكتور نبيه صالح / التوقيع .....
3. ممتحناً خارجياً الدكتور رائد طه / التوقيع .....

القدس – فلسطين

1440هـ / 2018م

الإهداء

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي , إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود , إلى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به ... أبي الحبيب أدامه الله ذخراً لي

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها , وحضنتني أحشاؤها قبل يديها , إلى شجرتي التي لا تذبل , إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين, إلى النور الهادي في وحشة الأيام ... أمي حفظها الله

إلى القلب النابض , إلى رمز الحنان والحب والتضحية , إلى من سهرت الليالي ولم تبخل علي , إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي ... جدتي الغالية أطال الله عمرها

إلى من وقف بجانبي وتعب من أجل سعادتي , إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه , فكان السند والعطاء , إلى الدفء حيث صقيع الغربة ... زوجي حفظه الله لقلبي

إلى العينين اللتين استمد منهما القوة والاستمرار , أعذب ما في عمري ابني علاء

إلى القادم الصغير الجديد الذي صبر معي على المشقة والتعب ابني أحمد

إلى الشموع التي تنير لي الطريق , إخوتي الذين شجعوني وواصلوا العطاء دون مقابل ... نضال ومحمد ونداء ودانيا

إلى أساتذتي الكرام فمنهم استقيت الحروف , وتعلمت كيف أنطق الكلمات , وأصوغ العبارات .

داليا مازن عوض

إقرار

أقــر أنــا معــد الرســالة بأنهــا قــدمت لجامعــة القــدس، لنيــل درجــة الماجســتير، وأنهــا نتيجــة أبحــاثي الخاصــة، باســتثناء مــا تــم الإشــارة إليــه حيثمــا ورد، وأن هــذه الدراســة أو أي جــزء منهــا لــم يقــدم لنيــل درجــة عليــا لأي جامعــة أو معهــد آخر.

التوقيع:.....

داليا مازن عوض

التاريخ:.....

شكر وعرفان

إلـــى الأســـتاذ المشـــرف الفاضـــل لتفضـــله موجهـــاً ومرشـــداً وناصـــحاً لـــي حتـــى أتـــم هذه الدراسة.

إلـــى أســـرة كليـــة الحقـــوق عميـــداً وهيئـــة تـــدريس لهـــا الفضـــل مـــن البـــدايات فـــي إنجاز هذا العمل.

إلى الوالدين والأخوة الذين يدعمون ويحثون ويجودون بالدعاء.

شكر مقترن بالتقدير وجزيل الاحترام وطيب الثناء.

ملخص

لقد سعت موضوعات الرسالة إلى عكس مجموعة من الأهداف في سياق تناولها أدلة الإثبات في جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني ، من خلال تسليط الضوء على أبرز أدلة الإثبات الجنائي بشكل عام، والعمل على دراسة جوانبها، ومدى إمكانية اللجوء إليها في جرائم المخدرات بشكل خاص في ظل النظام القانوني الفلسطيني، من حيث ماهية هذه الجرائم، وأنواعها، بالإضافة إلى صورها وأركانها، ومن ثم توضيح إمكانية تطبيق أدلة الإثبات العامة في إثبات هذه الجرائم.

لقد تحدد موضوع الرسالة في أدلة الإثبات في جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني كونه من الموضوعات المهمة التي تستحق البحث وتسليط الضوء عليها وكونها الوسيلة التي تتوصل من خلالها سلطات العدالة إلى إثبات صحة وقوع الفعل الجرمي من عدمه، وبالتالي ضمان عدم إفلات مجرم من العقاب، وتتبع أهمية هذه الدراسة من ضرورة تسليط الضوء على أبرز ما ورد في القوانين الإجرائية الجزائية بشأن أدلة الإثبات من قواعد عامة بداية، وانتهاءً بأقل التفاصيل شأناً المتعلقة بالإثبات، ليكون لها الأثر العميق والفاعل في توضيح إمكانية تطبيق هذه الأدلة والوسائل في إثبات جرائم المخدرات بشكل خاص، وتكون بداية الطريق للمهتمين بالعمل في هذا المجال، وخاصة أن التعامل غير المشروع في المخدرات أصبح يشكل أحد أخطر الظواهر في المجتمعات لما تحدثه من أضرار ومشكلات صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي سبيلاً منطقياً جنباً إلى جنب مع تسلسل الفكرة، حرصاً على بلوغ الغاية من الدراسة، وذلك من خلال استقراء نصوص قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، ودراسة نصوصه دراسة وصفية تحليلية، مستهدية بذلك بالدراسات الفقهية، وقرارت المحاكم،ومسترشدةً بالواقع العملي في ظل المحاكم الفلسطينية، أي اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً بوصفها، وتوضيح خصائصها بما يوضح حجمها ودرجة ارتباطها مع ظواهر أخرى، والوصول إلى استنتاجات مهمة في فهم الواقع وتطويره، كما انتهجت المنهج التاريخي الذي يهتم بجمع الحقائق والمعلومات من خلال دراسة الوثائق والسجلات والآثار للظواهر والأحداث التي مضى عليها فترة من الزمن.

وفي ضوء ما تقدم، عمدت الباحثة إلى تقسيم دراستها إلى فصلين : تناولت في **(الفصل الأول)** ماهية جرائم المخدرات مقسمة إياه إلى مبحثين، تطرقت في (المبحث الأول) إلى تعريف المخدرات وأنواعها والإطار القانوني الناظم لها، أما (المبحث الثاني) فقد تناول أبرز صور وأركان جرائم المخدرات.

أما **(الفصل الثاني)** فقد تناول إثبات جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني، تطرقت في (المبحث الأول) فيه إلى ماهية الإثبات الجنائي وأهميته وشروطه ومبادئه، أما (المبحث الثاني) فقد تناول مدى إمكانية تطبيق الأدلة العامة في الإثبات على جرائم المخدرات بشكل خاص.

Summary

The topics of the assignment aimed to reflect a set of objectives in the context of dealing with the evidence of drug crimes in Palestinian legislationbyspotlight on the most prominent evidence of criminal evidence in general, and to study its aspects and the extent to which it can be used in drug crimes in particular under the Palestinian legal system In terms of what these crimes and types, in addition to its depiction and elements, and then clarify the possibility of applying public evidence to prove these crimes.

The subject of the letter in the evidence of proof in drugs crimes in the Palestinian legislation has been identified as an important subject Worthingan assessments and highlighting it as the means by which the justice authorities determine whether or not the criminal act is committed, and thus to ensure that no criminal is released from punishment, The importance of this study comes from the need to spotlight on the most prominent provisions of criminal procedural laws on evidence beginning from general rules, finishing with minimum details of evidence, to have a profound and effective effect in clarifying the applicability of such evidence and means in proving Drug facilities in particular, and to be the first ways for those interested in working in this area, especially that Illegal drugs dealing became one of the most dangerous phenomena in the societies for what damage caused to health, psychological, social, and economic problems.

The analytical descriptive approach was adopted logically path with the sequence of the idea, in order to achieve the purpose of study, by extrapolating the articles of the Palestinian Criminal Procedure Code,beside studding its texts descriptive as an analytical study, thus targeting jurisprudential studies and court decisions, guided the practical terms under the Palestinian courts,That is;in this study it has adopted the descriptive approach that depends on studying the phenomenon as it is in fact, also it is concerned as a precise description and expressed it as qualitative by clarifying its characteristics in order to clarify its volume and its range of correlation with other phenomena. And reach important conclusions in understanding and developing reality. It has also adopted a historical approach that deals with the collection of facts and information through the study of documents, records and effects of phenomena and incident that have been over a period of time.

In reference to the above, the researcher divided her study into two chapters,she broachin **(chapter I)** what is the crime of drugs divided into two subjects, dealt with (the first section) to the definition of drugs and types and the legal framework

governing it, while (the second section)explore the most prominent depiction and elements of drug crimes.

In **(chapter II)**broachproofingthe drugs crimes in the Palestinian legislation. In (first section) she deals with the nature of the criminal evidence, its importance, its conditions, and its principles. (The second section) deals with the extent to which general evidence can be applied to proving drug crimes in particular. As follows:

المقدمة

تهدف القوانين الجزائية الموضوعية والإجرائية على حد سواء على التوفيق بين مصلحتين هما: مصلحة المجتمع من جهة، ومصلحة الفرد من جهة أخرى، وإذا ما عدنا إلى قانون الإجراءات الجزائية بشكل خاص فهو يعمل على حماية مصلحة المتهم التي تقتضي توفير ضمانات كافية خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة، إلا أنه وفي نفس الوقت يضمن ألا يفلت مجرم من العقاب، أي إنه يرسم الإجراءات القانونية الواجبة الإتباع من قبل مؤسسات العدالة الرسمية ويحيطها بضمانات كافية لئلا يقع ظلم بحق المتهم من قبل سلطات الدولة التي تنجح عادة في الزجر، كما حرص المشرع الإجرائي الجزائي على رسم الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها أثناء التحقيق في الجرائم ابتداء من لحظة تحريك الدعوى الجزائية، مروراً بإجراءات التحقيق والمحاكمة، وحتى صدور حكم بات ونهائي ، مبيناً الطرق والأدلة التي يمكن اللجوء إليها لإثبات أي فعل جرمي أو نفيه، وقد تطرق المشرع الإجرائي الجنائي إلى بيان المبادئ التي تحكم الإثبات الجنائي والمتمثلة في حرية الإثبات، والقناعة الوجدانية للقاضي، بالإضافة إلى قرينة البراءة، كما تناول أدلة ووسائل الاثبات على مختلف أشكالها بشكل مفصل.

وتتمثل أهمية الإثبات في أن الحق مجرد من دليله، ويصبح عند المنازعة فيه هو والعدم سواء، فقواعد الإثبات : هي الوسيلة التي يتوصل بها صاحب الحق إلى إقامة الدليل على قيام هذا الحق وتقديمه للقضاء ليمكنه منه، وإذا كانت تلك أهمية الإثبات في المواد المدنية والتجارية، فإن هذه الأهمية تبدو أكثر وضوحاً في المواد الجزائية، حيث تضر الجريمة بأمن ونظام المجتمع، فتنشأ عنها سلطة للدولة في تتبع الجاني لتوقيع العقوبة عليه تحقيقاً للردع الخاص والعام.

وإذا كان صحيحاً أن الإثبات في المواد الجنائية لم يعد يعرف فكرة الدليل القانوني، على نحو صارت معه كل طرق الإثبات جائزة أمام القضاء الجنائي عملاً بمبدأ حرية الإثبات والمتمثلة بالإعتراف، وشهادة الشهود وأقوال متهم ضد آخر، والخبرة والبينة الخطية بالإضافة إلى القرائن، إلا أن ذلك لا يعني أن أي دليل يكون مقبولاً أو قابلاً للتعامل فيه وطرحه في كافة الجرائم، حيث إنه لكل جريمة ما يحكمها من مبادئ وجزئيات تختلف عن غيرها من الجرائم، وهذا ما ينطبق على جرائم المخدرات أيضاً، وهو ما ستتناوله الباحثة في هذه الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز أدلة الإثبات الجنائي بشكل عام، والعمل على دراسة جوانبها ومدى إمكانية اللجوء إليها في جرائم المخدرات بشكل خاص في ظل النظام القانوني الفلسطيني، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف المتمثلة في الآتي:

- بيان ماهية جرائم المخدرات وأنواعها، والإطار القانوني الناظم لها في فلسطين.
- بيان صور وأركان جرائم المخدرات.
- توضيح المقصود بالإثبات الجنائي ومبادئه.
- بيان أدلة الإثبات الجنائي بشكل عام، وتوضيح مدى إمكانية تطبيق هذه الأدلة على جرائم المخدرات بشكل خاص.

أهمية الدراسة

تعد أدلة الإثبات الجنائي من الموضوعات المهمة التي تستحق البحث وتسليط الضوء عليها، كونها الوسيلة التي تتوصل من خلالها سلطات العدالة إلى إثبات صحة وقوع الفعل الجرمي من عدمه، وبالتالي ضمان عدم إفلات مجرم من العقاب، وتنبع أهمية هذه الدراسة من ضرورة تسليط الضوء على أبرز ما ورد في القوانين الإجرائية الجزائية بشأن أدلة الإثبات من قواعد عامة بداية، وانتهاءً بأقل التفاصيل شأناً المتعلقة بالإثبات، ليكون لها الأثر العميق والفاعل في توضيح إمكانية تطبيق هذه الأدلة والوسائل في إثبات جرائم المخدرات بشكل خاص، وتكون بداية الطريق للمهتمين بالعمل في هذا المجال، وخاصة أن التعامل غير المشروع في المخدرات أصبح يشكل أحد أخطر الظواهر في المجتمعات لما تحدثه من أضرار ومشكلات صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية، والتي تحتاج إلى تضافر الجهود المحلية والدولية لمعالجتها، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي ناقشت إثبات جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني، وهذا ما تبين لنا من خلال اطلاعها على ما وقع تحت يديها من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

منهجية الدراسة

حرصت الباحثة على أن تنتهج سبيلاً منطقياً جنباً إلى جنب مع تسلسل الفكرة، حرصاً على بلوغ الغاية من الدراسة، وقد اتجهت في سبيل إنجاز ذلك إلى استقراء نصوص قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، حيث قامت بدراسة نصوصه دراسة وصفية تحليلية، مستهدية بذلك بالدراسات الفقهية، وقرارت المحاكم، ومسترشدةً بالواقع العملي في ظل المحاكم الفلسطينية، أي اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً بوصفها، وتوضيح خصائصها بما يوضح حجمها ودرجة ارتباطها مع ظواهر أخرى، والوصول إلى استنتاجات مهمة في فهم الواقع وتطويره، كما انتهجت المنهج التاريخي الذي يهتم بجمع الحقائق والمعلومات من خلال دراسة الوثائق والسجلات والآثار للظواهر والأحداث التي مضى عليها فترة من الزمن.

مشكلة الدراسة

كون الإدانة بارتكاب جرائم المخدرات لا تكون إلا بالإثبات، والإثبات لا يتحقق إلا ضمن شروط لا بد من توافرها، فما هي طرق إثبات جرائم المخدرات في النظام القانوني الفلسطيني، وما مدى انطباق طرق الإثبات العامة على جرائم المخدرات؟

تساؤلات الدراسة

يثير موضوع البحث العديد من التساؤلات تتمثل بالآتي:

- ما هي جرائم المخدرات؟ وما هي أنواعها؟ وما هو الإطار القانوني الناظم لها في فلسطين؟
- ما هي صور وأركان جرائم المخدرات؟
- ما القصود بالإثبات الجنائي ومبادئه؟
- ما هي أدلة الإثبات الجنائي بشكل عام؟ وما مدى إمكانية تطبيق هذه الأدلة على جرائم المخدرات بشكل خاص؟

تقسيم الدراسة

وفي ضوء ما تقدم، عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين: تناولت في **(الفصل الأول)** ماهية جرائم المخدرات مقسمة إياه إلى مبحثين، تطرقت في (المبحث الأول) إلى تعريف المخدرات وأنواعها والإطار القانوني الناظم لها، أما (المبحث الثاني) فقد تناول أبرز صور وأركان جرائم المخدرات.

أما **(الفصل الثاني)** فقد تناولنا إثبات جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني، تطرقت في (المبحث الأول) فيه إلى ماهية الإثبات الجنائي وأهميته وشروطه ومبادئه، أما (المبحث الثاني) فقد تناول مدى إمكانية تطبيق الأدلة العامة في الإثبات على جرائم المخدرات بشكل خاص.

الفصل الأول

ماهية جرائم المخدرات

لا شك أن التعامل غير المشروع في المخدرات يشكل أحد أخطر الآفات التي تصيب المجتمعات، بالنظر لما تحدثه من أضرار ومشكلات عديدة تكلف البشرية فاقداً يفوق ما تفقده أثناء الحرب المدمرة، حيث تسبب مشاكل صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية، والتي تحتاج إلى تضافر الجهود المحلية والدولية لمعالجتها، والذي يزيد من خطورة المشكلة أنها استشرت بين طبقات مختلفة من أفراد المجتمع وشرائحه، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً[1]، حتى باتت تثير قلقاً متزايداً على المستويين المحلي والدولي، لكونها آفة اجتماعية تفكك الروابط الأسرية، وتقوض بنيان المجتمع، وتؤدي إلى انحطاط الأخلاق، مما يؤدي إلى السلوك الإجرامي المتسم بالعنف.

وأمام هذه الأضرار والمخاطر التي تسببها المخدرات، وللمحافظة على قيم وطاقات أفراد المجتمع من أخطر أشكال الدمار الإنساني، كان لابد من التدخل التشريعي للتصدي لهذه الآفة الخطيرة، لاسيما أن الإطار التشريعي الناظم لمكافحة المخدرات في فلسطين لم يعد متناسباً مع التطور المتسارع لأصناف المخدرات، والتفشي السريع لأنواعها[2].بالإضافة إلى التطور الحاصل في وسائل ترويج المخدرات وتهريبها.

وإدراكاً لخطورة هذا الموضوع، ولأهمية جرائم المخدرات فإننا سنتناول الجوانب الموضوعية المختلفة لهذه الجرائم، وقد تناولنا في هذا الفصل ماهية المخدرات من حيث تعريفها، وأنواعها، وموقف المشرع الفلسطيني منها في (مبحث أول)، أما (المبحث الثاني) فسنتناول صور وأركان أبرز جرائم المخدرات في التشريع الإجرائي الفلسطيني.

---

(1) عرض المعهد الوطني للصحة العامة في رام الله، نتائج دراسة خاصة بمدى انتشار وتعاطي المخدرات في فلسطين، أعدها بالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية في فلسطين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والوكالة الكورية للتعاون الدولي، وكشفت النتائج أن حوالي (26500) شخصاً يتعاطون المخدرات بشكل خطر في فلسطين، بينهم (16453) في الضفة يتعاطون بشكل رئيسي الحشيش والماريجوانا الصناعية، و(10047) في غزة يتعاطون بشكل رئيسي الترامادول والليريكا.وأن هناك (1118) شخصاً من أصل (26500) يتعاطون المخدرات بالحقن، (61%) منهم من شمال الضفة الغربية و(20%) منهم من وسط الضفة الغربية بدأوا بالتعاطي تحت سن الـ (18) سنة، كما بينت الدراسة أن (94%) من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بشكل خطر يدخنون السجائر أو النرجيلة، و(52%) منهم في الضفة و(3%) منهم في غزة شربوا الكحول على الأقل مرة واحدة، وأظهرت الدراسة أن حوالي (50%) من الذين يتعاطون المخدرات بشكل خطر يستخدمون أكثر من نوع مخدرات، ومعظمهم لا يلجؤوا للعلاج من المخدرات التي لا تؤخذ بالحقن، أنظر في ذلك: صالح السعد، المخدرات أضرارها وأسباب انتشارها، مركز القدس للدراسات الانمائية، ط1، لندن،، 1997، ص73.

(2) يعتبر اضطراب المنظومة القانونية السارية حالياً في فلسطين والمجرمة للمخدرات والمؤثرات العقلية، من أهم المشكلات التي تعيق التطور الحاصل في ملاحقة جرائم المخدرات والقضاء عليها، فلقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية نظاماً قانونياً معقداً، حيث يوجد أكثر من قانون يطبق في الأراضي الفلسطينية، ففي الضفة الفلسطينية يطبق القانون الأردني وبعض القوانين العثمانية، وفي قطاع غزة يطبق قانون الانتداب البريطاني وبعض القوانين التي صدرت في عهد الإدارة المصرية بالإضافة إلى الأوامر العسكرية التي أصدرها الإحتلال، مما أدى إلى اختلاف النظام القانوني والقضائي بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. أنظر في ذلك: صالح عبد الجواد، الإحتلال والمخدرات (حول دور الاحتلال الاسرائيلي في نشر المخدرات بين صفوف المواطنين العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مركز القدس للدراسات الإنمائية، لندن، 2007، ص17.